مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر المتغيرات المؤسسية على الاستثمار الأجنبي المباشر (منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا)
اسم الكاتب: د. رولا غازي اسماعيل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5650
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 21:14 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أثر المتغيرات المؤسسية على الاستثمار الأجنبي المباشر (منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا)

الدكتورة رولا غازي اسماعيل*

(تاريخ الإيداع 14 / 6 / 2021. قُبِل للنشر في 6 / 9 / 2021)

□ ملخّص □

تبحث هذه الدراسة بالعلاقة بين المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال استخدام تقنيات الاقتصاد القياسي لعينة بيانات من 4 دول نامية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك خلال الفترة من 2006 إلى 2019.

تم استخدام المؤشرات الأكثر أهمية لأنشطة الشركات متعددة الجنسيات وقد تضمنت الدراسة 7 مؤشرات مختلفة للمؤسسات (مكافحة الفساد ، وفعالية الحكومة ، والاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب ، والجودة التنظيمية ، وسيادة القانون ، والصوت والمساءلة ، والفساد وممارسة الأعمال التجارية).

تظهر النتائج أن الجودة التنظيمية وفعالية الحكومة والاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب هي عوامل محددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر ، السيطرة على الفساد ، فعالية الحكومة ، الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب ، الجودة التنظيمية ، سيادة القانون ، الصوت والمساءلة ، الفساد ، ممارسة الأعمال التجارية ، الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

* استاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.
roula.kazee.ismail@gmail.com

Impact Of Institutional Variables On Foreign Direct Investment "The Middle East And North Africa"

Dr. Roula Ghazi Ismail*

(Received 14 / 6 / 2021. Accepted 6 / 9 / 2021)

□ ABSTRACT □

The paper explores the linkages between institutions and foreign direct investment inflows. Using econometric techniques for a data sample of 4 developing countries in the Middle East and North Africa and the period 2006 to 2019, we identify those indicators that matter most for the activities of multinational corporations. Overall, 7 different indicators for institutions are employed in the empirical analysis (Control of Corruption , Government Effectiveness, Political Stability and Absence of Violence/Terrorism, Regulatory Quality, Rule of Law, Voice and Accountability, Corruption and Doing business) .

The results show that Regulatory Quality, Government Effectiveness and Political Stability and Absence of Violence/Terrorism are significant determinants of foreign investment inflows.

Keywords: foreign direct investment, Control of Corruption , Government Effectiveness, Political Stability and Absence of Violence/Terrorism, Regulatory Quality, Rule of Law, Voice and Accountability, Corruption, Doing business, Middle East and North Africa.

***Associate professor. Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria. roula.kazee.ismail@gmail.com**

مقدمة:

أدت الزيادة الكبيرة في تدفقات رأس المال ، وخاصة في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) خلال العقود الثلاث الأخيرة، إلى ظهور أدبيات تجريبية ونظرية متزايدة والتي تباينت آراءها فيما يتعلق بالتكامل المالي الدولي لبلد ما والفوائد التي يمكن جنيها من ذلك، إلا أنه وبشكل عام فإن النظرة الغالبة لهذه الأدبيات أكدت على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره الإيجابية على البلدان المضيفة، وقد قادت هذه الآثار الإيجابية إلى طرح سؤال مباشر حول العوامل المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول، وفي هذا المجال يمكن تقسيم هذه العوامل إلى مجموعتين حيث أن المجموعة الأولى هي عوامل جانب العرض وهي عوامل تتعلق بالدولة المرسلة للاستثمار ومصالح الشركات الأجنبية من تدويل عملياتها، في حين أن المجموعة الثانية هي عوامل جانب الطلب وهي عوامل تتعلق بجاذبية البلد المضيف للاستثمار من خلال مزايا الموقع والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسات الحكومية في البلد المضيف وفيما يتعلق بالدول النامية فإن التركيز ينصب على عوامل جانب الطلب وهي عوامل تتعلق بموقع الدولة والمزايا التي تتمتع بها. وفيما يتعلق بعوامل جانب الطلب فإنه وحتى وقت قريب كان معظم العمل المتعلق بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على المؤشرات الإجمالية لسياسة الدولة والبيئة المؤسسية الكلية، مثل سيادة القانون والفساد والانفتاح التجاري، ومنذ التسعينات زاد عدد الدراسات التي تشير إلى أهمية المؤسسات التي تحدد النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ، وقد شددت هذه الدراسات على أهمية البيئة السياسية والمؤسسية والقانونية للبلد حيث تؤدي المؤسسات الجيدة إلى انخفاض في كل من تكاليف المعاملات والمعلومات عن طريق الحد من عدم اليقين وإنشاء هيكل مستقر وبالتالي تسهيل التفاعلات وتحديد وإنفاذ حقوق الملكية وتحديد درجة المنافسة بتحديد شروط دخول السوق وبالتالي كلما كانت المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أقوى، ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي المحققة.

المراجعة الأدبية والنقدية:

دراسة (Seyoum, 2009) والتي اعتمدت على بيانات خاصة ب 125 دولة وقد عمدت الدراسة إلى بيان أثر الجودة المؤسسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال الاعتماد على متغيرين: الأول يقيس الكفاءة (الجودة المؤسسية) في البلد المضيف والثاني يقيس الفارق بين الكفاءة المؤسسية في البلد الأم والبلد المضيف (استندت الدراسة في بياناتها على تقرير التنافسية العالمي 2002/ 2003)، بالإضافة إلى إدراج عدة متغيرات تفسيرية أخرى، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للكفاءة المؤسسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأثر سلبي للفارق في الكفاءة المؤسسية بين البلد الأم والبلد المضيف.

دراسة (Phung, 2017) والتي درست أثر ثلاث مؤشرات للبيئة المؤسسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 40 دولة نامية وذلك خلال الفترة من 2002 حتى 2014 أما عن المؤشرات التي تم دراسة أثرها فهي: الفساد، فعالية الحكومة والمخاطر السياسية بالإضافة إلى عدة متغيرات تفسيرية أخرى وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للمخاطر السياسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن كل من الفساد وفعالية الحكومة لم يكن أثرها معنوياً وقد توصلت الدراسة إلى أنه وعلى الرغم من تزايد أهمية العوامل المؤسسية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها لم تصبح محدد أساسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

دراسة (Biglaiser, and Stats, 2010) قامت هذه الدراسة بإجراء دراسة استقصائية للمدراء التنفيذيين في الشركات الأمريكية التي لديها فروع واستثمارات في أمريكا اللاتينية وقد توصلت الدراسة إلى أن مخاطر الاستثمار المتعلقة

بحماية حقوق الملكية والالتزام بسيادة القانون وفعالية نظام المحاكم كانت ذات تأثير كبير على قرارات الشركات الأمريكية فيما يتعلق بالاستثمار.

دراسة (Asiedu, 2013). بحثت هذه الدراسة في طبيعة التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والموارد الطبيعية والمؤسسات وذلك من خلال الإجابة على ثلاث أسئلة رئيسية: هل تزاحم الموارد الطبيعية الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وفي حال وجود تزاحم فهل تخفف المؤسسات من التأثير السلبي للموارد الطبيعية على الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وهل يمكن للمؤسسات أن تحيد بالكامل لعنة الموارد الطبيعية؟

استخدمت الدراسة بيانات خاصة ب 99 دولة نامية خلال الفترة من 1984 حتى 2011 وقد وجدت الدراسة أن الموارد الطبيعية لها تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر وأن المؤسسات الجيدة تخفف التأثير السلبي للموارد الطبيعية على الاستثمار الأجنبي المباشر ، ولكن لا يمكن للمؤسسات تحييد الأثر السلبي.

دراسة (Anghel, 2005) هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من أثر العديد من مؤشرات الجودة المؤسسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة تضم 80 دولة وذلك باستخدام بيانات المقطع العرضي حيث تم الاعتماد على متوسط قيم المتغيرات المستخدمة خلال الفترة من 1996 حتى عام 2000، أما عن المتغيرات المؤسسية التي تم استخدامها فقد تم الاعتماد على أبعاد الحوكمة التي يتضمنها مؤشر Kaufmann وجودة الحكومة التي يتضمنها La Porta et al، بالإضافة إلى ذلك فقد أدخلت الدراسة عدة متغيرات تفسيرية أخرى وقد توصلت الدراسة إلى أن الجوانب المختلفة لجودة المؤسسات (الفساد، حماية حقوق الملكية، والسياسات المتعلقة بالأعمال التجارية، .....*) كانت ذات تأثير مهم ومعنوي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من العدد المتزايد من الدراسات التي ركزت على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أن معظم هذه الدراسات ركزت على العوامل الاقتصادية الكلية والتي كان لها الغلبة على العوامل المؤسسية ضمن هذه الدراسة، ووفقاً لذلك فإن مشكلة الدراسة تتمثل بالسؤال الاتي:

ماهو تأثير العوامل المؤسسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

أهمية البحث و أهدافه:

تهدف الدراسة إلى التحقق من تأثير مجموعة من المتغيرات المؤسسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتأتي أهمية الدراسة من خلال تركيزها على المحددات المؤسسية في الدول الأكثر جذباً للاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لبيان فيما إذا كان تأثيرها محورياً في تدفقات الاستثمار الواردة إلى هذه الدول.

منهجية البحث:

تستند الدراسة في استخلاص نتائجها على المنهج التحليلي وذلك من خلال بيان العلاقة بين المحددات المؤسسية والاستثمار الأجنبي المباشر، كما تعتمد على الأسلوب القياسي لبيان أثر جملة من المحددات المؤسسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك باستخدام برنامج eviews.

1-الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

تعمل الدراسة على تحليل البيانات الخاصة بكل من تركيا والسعودية والإمارات ومصر (الدول الأكثر جذباً للاستثمار في المنطقة) وذلك خلال الفترة من 2006 حتى 2019.

2-متغيرات الدراسة

الجدول 1: المتغيرات المستخدمة في الدراسة

الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI	متغير تابع	فعالية الحكومة	GE	متغير مستقل
سهولة أداء الأعمال	DB	متغير مستقل	الاستقرار السياسي وغياب العنف	PS	متغير مستقل
الفساد	CO	متغير مستقل	الجودة النظيمية	RQ	متغير مستقل
السيطرة على الفساد	CCO	متغير مستقل	فعالية القوانين	RL	متغير مستقل
الصوت والمساءلة	VA	متغير مستقل			

(المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، وقاعدة بيانات الاونكتاد، وتقارير مؤشر سهولة أداء الأعمال)

3-فرضيات الدراسة

- يوجد أثر إيجابي ومعنوي لمؤشر سهولة أداء الأعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يوجد أثر إيجابي ومعنوي لمؤشر السيطرة على الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يوجد أثر إيجابي ومعنوي لمؤشر الصوت والمساءلة على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يوجد أثر إيجابي ومعنوي لمؤشر الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يوجد أثر إيجابي ومعنوي لمؤشر فعالية القوانين على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يوجد أثر إيجابي ومعنوي لمؤشر الجودة التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يوجد أثر إيجابي ومعنوي لمؤشر فعالية الحكومة على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- يوجد أثر سلبي ومعنوي لمؤشر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الإطار النظري للبحث:

يقدّم الاقتصاديون وعلماء السياسة العديد من التعريفات لمفهوم المؤسسات.

فوفقاً لـ (North's, 1990) فإن المؤسسات هي "قواعد اللعبة في المجتمع أو هي القيود المصممة بشرياً والتي تشكل التفاعل البشري". في حين يناقض باحثون آخرون التعريف الذي قدمه $North's$ من خلال الإشارة إلى أن الاتصالات العامة يتم تنظيمها من خلال تنسيق الرموز التقليدية والعميقة الجذور للمجتمع، كما يتم تعريف المؤسسات أيضاً على أنها هيكل من السمات المجتمعية، مثل المنظمات والرموز والعقائد والمعايير، وهذه الميزات توجه وتمكّن وتقيّد أنشطة الأشخاص ووفقًا لـ($Schotter, 1981$) يُنظر إلى المؤسسات على أنها توحيد في السلوك المجتمعي بشكل مقبول لكل مكون من مكونات المجتمع ويتم التحكم في هذا السلوك إما من قبل الذات أو من قبل قوة خارجية.

وفي مجال الاقتصاد ينصب التركيز بوضوح على دور المؤسسات الرسمية كعامل معتدل رئيسي في جميع التفاعلات بين مختلف الوكلاء الاقتصاديين، مثل الشركات أو الأفراد أو الحكومات وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن المؤسسات الاقتصادية هي التي تحدد "القواعد الاقتصادية للعبة" – في مجالات عدة مثل، درجة إنفاذ حقوق الملكية، ومجموعة العقود التي يمكن كتابتها وإنفاذها، وبعض القواعد واللوائح التي تحدد الفرص الاقتصادية المتاحة للعملاء (حقوق الملكية والقانون التجاري وقانون العقود وقانون براءات الاختراع ونوع الترتيبات الائتمانية وما إلى ذلك) ويتكون الإطار المؤسسي من ثلاثة عناصر: القواعد الرسمية والقواعد غير الرسمية وآليات الإنفاذ. بالنسبة للقواعد الرسمية فإنها ممثلة بالقواعد المكتوبة في المجتمع مثل القوانين التي تحكم العقود، والجرائم، والأنظمة السياسية، ومعلومات المنتجات، وفرض الرسوم الجمركية أو الحصص، وتنظيم البنوك، ....إلخ. أما القواعد غير الرسمية فهي القواعد غير المكتوبة للمجتمع وتتضمن ثقافة المجتمع، ومعايير السلوك...إلخ، وهذه المعايير تختلف بين الدول، وفيما يتعلق بالمكوّن الثالث للإطار المؤسسي وهو الإنفاذ، فيمكن القول أنه غالباً ما تكون المؤسسات غير فعالة إذا لم يتم تنفيذ قرارتها بشكل فعال وسريع فعلى سبيل المثال قد تضع دولة من الدول قوانين لمكافحة الاحتكار لكن في الوقت ذاته قد تتصرف بعض الشركات بطريقة احتكارية وبشكل مخالف للقوانين، ويُعد الإنفاذ جزءًا لا يتجزأ من الإطار المؤسسي للدولة وقد يكون العنصر الأكثر أهمية في تفسير الاختلافات في الأداء الاقتصادي وفي مناخ الاستثمار بين الدول (Dumludag, 2009).

تشير المراجعات المنهجية للأدبيات الموجودة إلى وجود اتفاق أقل حول كيفية قياس المؤسسات تجريبياً، وبمعزل عن أسباب اختلاف آليات القياس، فإن الجهود المبذولة لقياس المؤسسات يمكن أن تتخذ واحداً أو أكثر من الأشكال التالية: قياس أداء المؤسسات الرسمية، ومزيج من مقاييس المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ومقاييس لحقوق الملكية، ومقاييس لأداء مؤسسات صغيرة معينة، وقد تأسست بعض هذه المقاييس على استطلاعات انطباعية قام بها خبراء قانونيون أو رجال أعمال أو أكاديميون، والبعض الآخر مبني على تحليلات للقوانين والدساتير (Dietsche, 2007) .

وفيما يلي جملة من العوامل المؤسسية والتي تؤثر بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

1-وجود تشريع قانوني يحكم الاستثمار:

تعتبر الطريقة التي يتم بها تطوير سياسة الاستثمار وترجمتها إلى تشريع اعتباراً رئيسياً عندما يتعلق الأمر بقرارات الاستثمار، حيث سيتجنب المستثمرون أو ينسحبون من وجهات الاستثمار التي تتسم بتعديل السياسات الاستثمارية في غضون مهلة قصيرة وحيث تكون القوانين واللوائح والإجراءات غير واضحة أو متاحة بسهولة أو يمكن التنبؤ بها.

في عدد كبير من الدول تتجسد سياسة الاستثمار في بعض الأحيان في قانون استثمار قائم بذاته – قد يغطي قانون الاستثمار كلاً من المستثمرين الأجانب والمحليين، أو قد تكون هناك قوانين منفصلة لكل منها–، وعلى الرغم من أن هذا ليس ضماناً أو شرطاً مسبقاً لإطار سياسة استثمار سليمة، حيث أنه لا توجد حاجة مطلقة إلى قانون استثمار منفصل، ويمكن تضمين قضايا الاستثمار في تشريعات أخرى (على سبيل المثال، الدستور، القوانين التي تنظم سلوك الشركات أو التشريعات الخاصة بقطاع معين)، إلا أن وجود قانون مستقل وشامل للاستثمار قد يضيف مزيداً من الشفافية إلى نظام الاستثمار العام، وقد يساعد أيضاً في تشجيع الاستثمار من خلال إرسال إشارة إلى المستثمرين بأن الحكومة تقدم العديد من ضمانات الحماية وبالتالي فإنها تشكل وجهة استثمارية آمنة. ومن الناحية الأخرى فإن قانون الاستثمار يمكن أن يخلق حالة من عدم اليقين إذا كان غير متسق مع القوانين الأخرى
(OECD, Jordan Competitiveness and Investment Project, 2018)

ولكي يكون الإطار التشريعي محفزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا بد من توفر المقومات الاتية:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتميز بالوضوح والاستقرار والشفافية ومتوافق مع القواعد والتنظيمات الدولية.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية.
- وجود نظام قضائي قادر على تطبيق القوانين وحل النزاعات القائمة بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

2-القضاء المستقل

يعد الحد من عدم اليقين من أهم وظائف الحكومة، وهذا يحدث عندما يتوقع المواطنون أن يحترم ممثلوا الحكومة نص القانون، وهنا يبرز دور القضاء المستقل كوسيلة لتحويل الوعود إلى تعهدات ذات مصداقية، وفي هذه الحالة (استقلالية القضاء) ستكون مخططات المستثمرين ذات أفق زمني أطول بشكل عام، مما سيؤدي إلى المزيد من الاستثمار في رأس المال المادي وإلى درجة أعلى من التخصص (هيكل مختلف لرأس المال البشري)، وبالتالي من المتوقع أن تؤدي استقلالية القضاء إلى مناخ أفضل للاستثمار ونمو اقتصادي أعلى، ووفقاً لذلك فمن البديهي أن السياسيين العقلانيين وفي أي دولة سيقدمون الاستقلال القضائي، لكن مجرد الوعد بسلطة قضائية مستقلة قد لا يكون كافياً للحث على استثمار إضافي طالما أن المستثمرين المحتملين لا يعتقدون أن القضاء سيكون حيادياً حقاً، وبالتالي لن يغيروا من سلوكهم الاستثماري.

إذاً يجب التمييز بين نوعين من الاستقلال القضائي: الاستقلال القانوني والاستقلال الواقعي، وفي الحالة الأولى ينعكس استقلال القضاء بحكم القانون في القانون ذاته والذي يتضمن نصوص قانونية تفيد باستقلالية سلطة القضاء، أما الحالة الثانية وهي استقلال القضاء بحكم الواقع فإنها تجسد الاستقلال الذي يتمتع به القضاء والقضاة فعلياً وهذا يعني أنه يمكن للقضاة أن يتوقعوا تنفيذ قراراتهم بغض النظر عما إذا كانوا في مصلحة (قصيرة المدى) مع الفروع الحكومية الأخرى التي يعتمد عليها التنفيذ، وأنه لا يتعين عليهم توقع عواقب سلبية – طردهم، وتخفيض رواتبهم، وفقدان نفوذهم – نتيجة لقراراتهم. ويشير (FELD and VOIGT, 2003) في دراسة حول أثر الاستقلال القضائي على النمو الاقتصادي في عينة من 66 دولة أن استقلال القضاء بحكم القانون ليس له تأثير على النمو الاقتصادي، لكن الاستقلال القضائي الفعلي له اثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

ويشير (FELD and VOIGT, 2005) إلى ثلاث حالات يلعب فيها القضاء المستقل دوراً محورياً:

- **النزاعات بين الأطراف الخاصة:** يمكن أن يكون حل النزاعات بطريقة حيادية مهماً في الحالات التي يعتقد فيها أحد طرفي العقد أن الطرف الآخر لن يلتزم بشروط العقد، وطالما أن كلا الجانبين يتوقعان أن يكون القضاء محايداً وبالتالي لا يخضع لضغوط من أي من الشركاء المتعاقدين أو أي طرف آخر، فيمكنهم توفير تكاليف المعاملات أثناء التفاوض على العقد، وفي المحصلة سيترجم انخفاض تكاليف المعاملات إلى مناخ استثماري أكثر ملاءمة.
- **النزاعات بين المواطنين والحكومة:** في حالات النزاع بين المواطنين والحكومة، يحتاج المواطنون إلى منظمة يمكنها الفصل لصالح الطرف الذي يتصرف وفقاً للقانون وهذه هي مهمة القضاء المستقل الذي يحدد ما إذا كان التشريع الذي تم تمريره ضمن حدود الدستور والتحقق مما إذا كان ممثلوا الدولة قد اتبعوا الإجراءات التي تحمي سيادة القانون، وفي المحصلة سيساعد ذلك على ضمان خضوع الحكومة لسيادة القانون.
- **النزاعات بين الفروع الحكومية:** في حالة عدم وجود حكم محايد، من المرجح أن تتطور النزاعات بين الفروع الحكومية إلى ألعاب قوة بسيطة، وفي هذه الحالة يمكن للسلطة القضائية المستقلة أن تبقيهم ضمن القواعد المنصوص عليها في الدستور.

3- الفساد:

تؤكد مجموعة متزايدة من الأدبيات الآثار السلبية للفساد – أو ما تصفه منظمة الشفافية الدولية بأنه "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة" أو وفقا لما عرفه مجلس أوروبا (the Council of Europe) بأنه طلب أو تقديم أو منح أو قبول رشوة أو أي ميزة أخرى غير مستحقة أو احتمالية، بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يشوه الأداء السليم لأي واجب أو سلوك مطلوب من متلقي رشوة.– على أداء الاقتصاد الكلي، وفي حين أن الثقافات المختلفة قد يكون لها وجهات نظر مختلفة حول الفساد، إلا أن هناك حقيقة واحدة واضحة: الفساد عامل مثبط للاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وبينما يتعلم المستثمرون (وبشكل خاص المحليين منهم) غالبًا "التغلب على" الفساد من خلال الضغط وبناء العلاقات واستخدام وسائل الإعلام والتكتيكات الأخرى، فإن الحقيقة البسيطة هي أن الفساد يكلف المستثمرين المال والوقت، وبالإضافة إلى النظرة السلبية وعدم الرضا التي يسببها الفساد، تشير التقديرات وفقاً لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا $(OSCE)$ فإن العمل في بيئة فاسدة يمكن أن يكلف المستثمرين ما يصل إلى 4% من إجمالي تكاليفهم، وهذه النسبة هي رادع كبير بما يكفي للتأثير على قرار موقع المستثمر؛ ومن ناحية أخرى تجادل الأدبيات بأن وجود الفساد يمثل عقبة رئيسية أمام صنع السياسات الجيدة والتنمية الاقتصادية. وبذلك اكتسبت قضية مكافحة الفساد ومعرفة مصادره وآثاره على الاقتصاد أهمية كبرى في الأوساط الاقتصادية في العقود الأخيرة($Kolodkin\ et\ al, 2006$).

4- الحوكمة الرشيدة:

يمكن النظر إلى الحوكمة باعتبارها الطريقة التي تُمارَس بها السلطة في الدولة من خلال الآليات السياسية والاقتصادية والمؤسسية، ومن المتفق عليه بشكل عام أن الحوكمة لها تأثير كبير على فعالية السياسات الاقتصادية، حيث أن أهمية التطبيق العملي للقوانين يوازي ما تتضمنه هذه القوانين، وبشكل عام هناك ارتباط واضح بين الحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية، ولا سيما على المدى المتوسط والطويل، حيث ترتبط البلدان المتأثرة بسوء الإدارة ارتباطاً وثيقاً بانخفاض معدلات الاستثمار والتنمية الاقتصادية نتيجة ضعف القطاع الخاص. وبشكل عام، وفي سياق الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن العناصر الأساسية بالنسبة للمستثمر الأجنبي تتضمن الكفاءة واليقين. ($Kaufmann\ and\ Kraay, 2003$)

وبالتالي فإن النظام القانوني المثالي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (أو حتى لتشجيع القطاع الخاص) ينبغي أن يتسم بالكفاءة، ذلك أن النظام القانوني غير الفعال يزيد من تكاليف المعاملات من خلال الفشل في توفير آليات رخيصة لإنفاذ الحقوق والالتزامات القانونية، هذا فيما يتعلق بالكفاءة، أما فيما يتعلق باليقين، فهناك إجماع دولي واسع على أن أوجه القصور في "عملية وضع القوانين والإدارة العامة وإنفاذ القوانين والتفسير القضائي للقوانين" في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية يمكن أن تؤدي إلى عدم اليقين، وبالتالي يجب إصلاح الأنظمة القانونية التي تفشل في تقديم معلومات موثوقة بشأن حالة الحقوق والالتزامات القانونية من أجل خلق قدر أكبر من اليقين للمستثمرين الأجانب. ووفقًا ل ($Perry, 2000$) من المرجح أن يكون النظام القانوني قابلاً للتنبؤ به عندما تكون القوانين مستقرة وواضحة "يسهل الوصول إليها وتكون السلطات التقديرية للدولة (بما في ذلك البيروقراطيين) محدودة؛ والفساد منخفض" والسلطات مفصولة بين فروع الحكومة، لا سيما من خلال إنشاء قضاء مستقل، وفي هذه الحالة يمكن وصف هذا النوع من النظام القانوني بأنه النموذج المثالي، ويتطلب الوصول إلى هذا النموذج المثالي وجود بيئة مؤسسات أفقية مما يعطي المستثمرين الأجانب اليقين والأمان.

5-بيئة مؤسسات أفقية:

على الرغم من الاعتراف العام بأهمية العديد من العناصر والعوامل الاقتصادية في جذب الاستثمار، إلا أنه وفي الواقع فإن مناخ الاستثمار يشير إلى جودة غير قابلة للتداول وهي التي تجعل الموقع تنافسياً وهنا يشير (HINDS, 2005) إلى أهمية شكل النظام الاجتماعي الذي يحكم العوامل الاقتصادية والذي يتطلب بيئة مؤسسية منظمة أفقياً، حيث تفتقر معظم البلدان النامية إلى هذا التنسيق، وتميل معظم هذه البلدان إلى أن تكون منظمة عمودياً، وجميع أهدافها تتم بناء على التسلسل الهرمي، وهذا يخلق قانون غير مطبق على الجميع على قدم المساواة، وما يرافقه من انتهاكات شائعة للعقود، وللسبب نفسه تميل الأسواق إلى عدم المنافسة الكاملة بسبب وجود امتيازات تعسفية، وهذه الآلية الرئيسية تنعكس على الأفراد وتتمثل بعدم قدرتهم على تنسيق أنفسهم بشكل أفقي وهذا النقص في التنسيق واضح حتى في الأنشطة الصغيرة التي تميل إلى أداء أقل كفاءة مما هي عليه في البلدان الصناعية، وكانت الدول الصناعية لديها هذا النوع من التنظيم في أوقات ما قبل الصناعة، عندما أملى اللوردات الإقطاعيون أو السيادة الوطنية جميع الأنشطة التي ينبغي العمل بها، كما حددوا حجم الإنتاج، والأسعار، وطريقة ارتباط كل نشاط بجميع الأنشطة الأخرى، ومع الثورة الصناعية وتعقيد الصناعة تعلم الأفراد التحكم في المجتمع من خلال الأدوات والمؤسسات الأفقية، وبهذه الطريقة فإن العقود بين الأطراف الخاصة والقوانين التي تنطبق بالتساوي على الجميع، والسوق التنافسية التي يمكن للجميع الوصول إليها، أصبحت الأداة الرئيسية للتحكم في العلاقات بين الأشخاص والأنشطة والمؤسسات. وبذلك تم التحول من الآليات الرأسية إلى الآليات الأفقية للديمقراطية، وهذه الآلية الأفقية جعلت البلدان مستقرة لأنها استندت إلى قدرة المجتمع على تنسيق المهام المعقدة بطريقة أفقية – أي على قدرته على تنسيق نفسه ذاتياً لتحقيق الأهداف المشتركة–، ويطرح (HINDS, 2005) مثالاً على الشركات حيث أن الشركات الناجحة هي التي تتميز بقوة صنع القرار الأقرب إلى عملائها مما يجعلها تمتاز بميزة واضحة في كل من سرعة الاستجابة والإبداع.

ويمكن القول أن وجود بيئة مؤسسية منظمة أفقياً تعطي المستثمرين الشعور بالأمان من أن العقود ستُنفذ وأن حقوقهم راسخة ولن تنتهك، وبمجرد إنشاء هذا الإعداد المؤسسي الجديد، يصبح من الأسهل بكثير تلبية الظروف الاقتصادية اللازمة لمناخ استثماري جيد.

يتضح من المناقشة اعلاه أهمية البيئة القانونية والتنظيمية كمحدد رئيسي للاستثمار بشكل عام الأجنبي منه والمحلي، ووفقاً لتقرير التنافسية لعام 2020/2019 والصادر عن البنك الدولي، يصنف المستثمرون البيئات القانونية والتنظيمية للبلدان على أنها واحدة من أهم ثلاثة عوامل تشكل قرارات الاستثمار، إلى جانب الاستقرار السياسي والاقتصادي الكلي، ويشير التقرير ذاته وباستخدام مجموعة بيانات عالمية تضم أكثر من 14000 شركة أم تستثمر في ما يقرب من 28000 مشروعاً جديداً للاستثمار الأجنبي المباشر والتوسع في 168 دولة مضيفة؛ أن تأثير المخاطر التنظيمية على الاستثمار الأجنبي المباشر كبير وقد أظهرت النتائج على أن انخفاضًا بمقدار نقطة واحدة في المخاطر التنظيمية يزيد من احتمال دخول المستثمر أو التوسع بمقدار 0.5 – 2 نقطة مئوية . كما تؤكد نتائج العديد من الدراسات التي تناولت المخاطر التنظيمية البلدان النامية أهمية البيئة القانونية والتنظيمية حيث وجد (Alfaro et al, 2008) أن الجودة المؤسسية المنخفضة –وهي مصدر عدم اليقين– تشكل رادعًا رئيسيًا لتدفقات رأس المال الأجنبي إلى البلدان منخفضة الدخل. كما تم توثيق تأثير مماثل لمكونات الجودة المؤسسية بما في ذلك الفساد (Wei, 2000)؛ شفافية الحكومة (Gelos and Wei, 2005)؛ القدرة على التنبؤ بالقوانين واللوائح والسياسات (Daude and Stein, 2007)؛ وحماية حقوق الملكية (*Papaioannou*, 2009).

وبشكل عام فإن وجود إطار قانوني وتنظيمي للاستثمار بحيث يكون عادل وشفاف وواضح ويمكن التنبؤ به هو محدد حاسم لقرارات الاستثمار ومساهمتها في التنمية. وفي المقابل يثير عدم اليقين المحيط بالحقوق والالتزامات القانونية مخاطر على المستثمرين مما يؤثر على تكلفة رأس المال ويقلل فرص الاستثمار. وتتبع أهمية النظام القانوني بالنسبة للمستثمرين الأجانب الذين قد يضطرون للعمل مع الأنظمة التنظيمية والثقافات والأطر الإدارية التي تختلف تمام الاختلاف عن تلك الخاصة بهم.

الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تدفقات متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت حصتها من 1% من الإجمالي العالمي خلال عقد التسعينات لترتفع إلى 5.7% خلال الفترة من 2000 حتى 2010 ثم انخفضت إلى 3.4% خلال الفترة من 2010 حتى 2019 ويعزى سبب الانخفاض الأخير إلى التوترات السياسية والحروب في المنطقة، إلا أنه وبشكل عام وعلى الرغم من الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة إلا أن هذه التدفقات ظلت ضعيفة مقارنة بالمناطق النامية الأخرى، ويعزى سبب الانخفاض العام في حصة المنطقة من إجمالي الاستثمار العالمي إلى جملة من الأسباب ومن أبرزها بيئة الأعمال السيئة والإطار التنظيمي والمؤسسي الضعيف، وسياسات وحوافز الاستثمار الضعيفة، وضعف الابتكار ونقص الاستعداد التكنلوجي بالإضافي للتكاليف المقارنة غير المواتية، ومحدودية الوصول إلى الأسواق، والروتين البيروقراطي، والحماية التجارية، بالإضافة إلى ذلك تقدم منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أقل معدل عائد على الاستثمار الأجنبي المباشر بين المناطق العالمية الرئيسية (على الرغم من التخفيضات الأخيرة في ضرائب دخل الشركات)، على سبيل المثال في عام 2011 بلغ معدل العائد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة 5.1% مقابل المتوسط العالمي البالغ 7.2% وكذلك 9.3% في إفريقيا، و 8.8% في آسيا، و7.1% في أمريكا اللاتينة ومنطقة البحر الكاريبي (Ben Ali, 2016).

أما عن التوزع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن معظم تدفقات الاستثمار الواردة إلى المنطقة كانت متركزة في دول محددة، فمن خلال متابعة تطور تدفقات الاستثمار بين دول المنطقة يمكن ملاحظة أن هناك عدة دول محددة هي المسؤولة عن الزيادة الحاصلة في حصة المنطقة، ونصيب هذه الدول من حصة المنطقة آخذ بالزيادة تدريجياً، حيث يلاحظ أن كل من تركيا ومصر والسعودية والإمارات حصلت على ما نسبته 39% من إجمالي تدفقات الاستثمار الواردة إلى المنطقة خلال عقد التسعينات لترفع إلى 62% خلال الفترة من 2000 حتى 2010، ثم ارتفعت إلى 69% خلال الفترة من 2010 حتى 2019 .

على الرغم من تحديد الأسباب العامة التي سببت الانخفاض في نصيب المنطقة من تدفقات الاستثمار إلا أن معظم الدراسات الاقتصادية ركزت على المتغيرات الاقتصادية الكلية عند دراستها لمحددات الاستثمار في المنطقة، وإن أدخل بعضها مؤشرات مؤسسية مثل مؤشر الفساد، إلا أنه وبشكل عام فإن العوامل الاقتصادية الكلية كان لها الغلبة على العوامل المؤسسية وهذا ما تحاول الدراسة الحالية تلافيه حيث أنها تدرس أثر جملة من العوامل المؤسسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن معظم الدراسات ركزت على دول المنطقة كوحدة تحليلية واحدة، دون التركيز على الدول الأكثر جذب للاستثمار وهذا ما تحاول الدراسة الحالية تلافيه.

البيئة المؤسسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

نفذت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إصلاحات متعددة على مدى العقدين الماضيين لخفض تكاليف ممارسة الأعمال التجارية وتحسين بيئتها المؤسسية، حيث تم تنفيذ العديد من الإصلاحات لخفض تكلفة بدء الأعمال التجارية:

إزالة أو تقليل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وبناء منصات على الانترنيت للمساعدة في عمليات التسجيل والمدفوعات، بالإضافة لإنشاء أنظمة النافذة الواحدة وتقليل الوقت عن طريق تقليل متطلبات التوثيق، كما اتخذت تدابير لتيسير التجارة بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية إلا أنه وعلى الرغم من سعي دول المنطقة لتحسين مناخها الاستثماري إلا أنها ظلت تعاني من جملة من المعوقات وأبرزها المستويات العالية من تدخل القطاع العام بالإضافة إلى غيابه في المجالات الحرجة (فرض المنافسة) (Devlin, 2010) وضعف اندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي حيث فشلت المنطقة في الاستفادة من التوسع في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر وأصبحت واحدة من أقل المناطق تكاملاً في الاقتصاد العالمي ويعود ذلك جزئياً نتيجة للأنظمة التجارية التي تعتبر من بين أكثر الأنظمة التجارية حماية في العالم بمتوسط تعريفة مرجحة تبلغ 17% للمنطقة ويضاف إلى ذلك ضعف الإصلاحات السياسية والمؤسسية حيث أن الخطوط الفاصلة بين القطاعين العام والخاص غير واضحة في العديد من بلدان المنطقة مما ينشئ تضارباً في المصالح كما يؤدي إلى تفشي الفساد ويمكن تأكيد ذلك استناداً إلى معظم مقاييس الحكم والإدارة ونوعية المؤسسات، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لم تحقق نتائج إيجابية على نفس المستوى المحقق في البلدان النامية الأخرى (Springborg, 2016)، كما يعد الضعف الواضح في بيئة أداء الأعمال سبباً رئيسيا لضعف مناخ الاستثمار في المنطقة حيث احتلت المنطقة موقعاً متوسطاً في التصنيف العالمي وهذا ما تظهره تقارير سهولة أداء الأعمال الصادرة عن البنك الدولي.

الدراسة القياسية:

عند تقدير نموذج الانحدار في حالة بيانات ال panel data فإنه يتم المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects (الذي يتعامل مع الآثار المقطعية أو الزمنية كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية أو الزمنية، أي ان النموذج يسمح بوجود قواطع تتفاوت حسب كل فرد (مؤسسة، دولة....) ونموذج الآثار العشوائية Random Effects (الذي يتعامل مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة) (Nawaz et all, 2012) وعادة ما يتم المفاضلة بين النموذجين عن طريق Husman test والذي تنص فرضيته العدم على أن نموذج التأثيرات العشوائية هو المناسب، في حين تنص الفرضية البديلة على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو المناسب. (Theodorice, 2019) لكن في برمجية E views فإن تطبيق نموذج الآثار العشوائية يتطلب أن يكون عدد الوحدات المقطعية أكبر من عدد المعلمات داخل النموذج لذلك سيتم التحليل وفقاً لنموذج الآثار الثابتة فقط وفيما يلي نتائج التقدير:

الجدول 2: نتائج التقدير وفقا لنموذج الآثار الثابتة

Dependent Variable: FDI
Method: Panel Least Squares
Date: 05/02/21 Time: 22:32
Sample: 2006 2019
Periods included: 14
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 56

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DB	-65.89901	49.42589	-1.333289	0.1893
CO	6.413778	95.86875	0.066902	0.9470
CCO	8649.617	10494.78	0.824182	0.4143

GE	24865.07	10925.25	-2.275926	0.0278
PS	9176.440	4006.095	2.290619	0.0268
RL	802.7738	12995.53	0.061773	0.9510
RQ	14648.52	7160.277	2.045803	0.0468
VA	-7028.754	7716.828	-0.910835	0.3673
C	15496.43	10632.33	1.457483	0.1521

Effects Specification			
Cross-section fixed (dummy variables)			
R-squared	0.498573	Mean dependent var	11582.80
Adjusted R-squared	0.373216	S.D. dependent var	7640.558
S.E. of regression	6049.006	Akaike info criterion	20.44059
Sum squared resid	1.61E+09	Schwarz criterion	20.87459
Log likelihood	-560.3364	Hannan-Quinn criter.	20.60885
F-statistic	3.977230	Durbin-Watson stat	0.765520
Prob(F-statistic)	0.000482		

(المصدر: مخرجات برنامج eviews)

يلاحظ من النتائج الواردة في الجدول" رقم2" وجود أثر معنوي لكل من فعالية الحكومة والجودة التنظيمية والاستقرار السياسي، أما فيما يتعلق بالمتغيرات الأخرى فإن أثرها لم يكن معنوياً.

النتائج و المناقشة:

- أوضحت الدراسة التحليلية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اتخذت اتجاهاً متزايداً وذلك بسبب الإصلاحات التي نفذتها دول المنطقة.
- على الرغم من تزايد تدفقات الاستثمار إلى دول المنطقة إلى أنها ظلت ضعيفة نسبياً مقارنة بالدول النامية الأخرى.
- هناك توزع جغرافي غير متكافئ بين دول المنطقة فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار.
- يعد كل من المستويات المرتفعة لتدخل القطاع العام، وضعف الاندماج في الاقتصاد العالمي وضعف الاصلاحات السياسية والمؤسسية أسباب رئيسية لضعف تدفقات الاستثمار إلى المنطقة.
- تظهر نتائج الدراسة القياسية وجود أثر معنوي لكل من فعالية الحكومة والجودة التنظيمية والاستقرار السياسي، أما فيما يتعلق بالمتغيرات الأخرى فإن أثرها لم يكن معنوياً، وهذا ما يشير إلى أنه وعلى الرغم من تزايد أهمية العوامل المؤسسية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنها لم تصبح محدد أساسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

التوصيات:

استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة التحليلية والقياسية الخاصة بدول المنطقة يمكن تقديم التوصيات الاتية:

- تفعيل دور القطاع العام في فرض المنافسة وإلغاء حالات احتكار السوق.

- الاتجاه بشكل أكبر نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي وذلك عن طريق تخفيف القيود الحمائية تدريجياً.
- العمل على بذل المزيد من الإصلاح المؤسسي حيث أن ترتيب دول المنطقة لا يزال ضعيفاً على المستوى العالمي.
- بالنسبة للدراسة القياسية وعلى الرغم من معنوية النتائج المقدمة إلا أن الاعتماد على النماذج الساكنة لا يخلو من المشاكل الإحصائية، وفي هذا المجال فإن الاعتماد على النماذج القياسية الديناميكية عند دراسة محددات الاستثمار يقدم نتائج أدق.

References:

Schotter, A. (1981). **The Economic Theory Of Social Institutions** . Cambridge University Press, New York.

North, D. C. (1990**). Institutions, Institutional Change And Economic Performance**. Cambridge: Cambridge University Press. New York.

Perry, A. 2000, An Ideal Legal System For Attracting Foreign Direct Investment? Some Theory And Reality, *American University International Law Review*, 15 (6), 1627-1657.

Wei, S. J. (2000). How Taxing Is Corruption On International Investors?. *Review Of Economics And Statistics*, 82(1), 1-11.

Kaufmann, D., & Kraay, A. (2003). Governance And Growth: Causality Which Way? Evidence For The World, In Brief. World Bank, February.

Feld, L. P., And S. Voigt. 2003. Economic Growth And Judicial Independence: Cross-Country Evidence Using A New Set Of Indicators. *European Journal Of Political Economy.* 19(3): 497–527

Feld, L. P., And S. Voigt, 2005, How Does Judicial Independence Affect The Investment Climate?, Investment Climate, Growth, And Poverty, Berlin Workshop Series 2005, The World Bank

Anghel, B. (2005). **Do institutions affect foreign direct investment**. *International doctorate in economic analysis*, 2-40.

Hinds, M, (2005), Reforming The Investment Climate, Investment Climate, Growth, And Poverty, Berlin Workshop Series 2005, The World Bank.

Gelos, R. G., & Wei, S. J. (2005). Transparency And International Portfolio Holdings. *The Journal Of Finance*, 60(6), 2987-3020.

Kolodkin, B., O. Moreva, and S. N. Sullivan (2006) "**Best-Practice Guide for a Positive Business and Investment Climate**." The Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), Vienne .

Daude, C., & Stein, E. (2007). The Quality Of Institutions And Foreign Direct Investment. *Economics & Politics*, 19(3), 317-344.

Alfaro, L., Kalemli-Ozcan, S., & Volosovych, V. (2008). **Why Doesn't Capital Flow From Rich To Poor Countries? An Empirical Investigation.** *The Review Of Economics And Statistics*, 90(2), 347-368

Seyoum, B. (2009). **Formal institutions and foreign direct investment.** *Thunderbird International Business Review*, *51*(2), 165-181.

Dumludag, D. (2009). An analysis of the determinants of foreign direct investment in Turkey: the role of the institutional context. *Journal of Business Economics and Management*, (1), 15-30.

Papaioannou, E. (2009). **What Drives International Financial Flows? Politics, Institutions And Other Determinants**. *Journal Of Development Economics*, 88(2), 269-281.

Devlin, J. (2010). **Challenges of economic development in the Middle East and North Africa region.** (Vol. 8). World Scientific.

Biglaiser, G., & Staats, J. L. (2010). **Do political institutions affect foreign direct investment? A survey of US corporations in Latin America**. *Political Research Quarterly*, *63*(3), 508-522.

Asiedu, E. (2013). **Foreign direct investment, natural resources and institutions**. *International Growth Centre*, *47*.

Springborg, R. (2016). **Globalization and its discontents in the MENA region**. *Middle East Policy*, 23(2), 146-160

Ali,M.S.B(Ed).(2016).**Economic development in Middle East and North Africa** :Chalenges and prospects. Palgrave, New York

Phung, H. (2017). **Impact of institutional and political variables on foreign direct investment in developing countries**. *The Park Place Economist*, *25*(1), 15.

OECD (2018). Enhancing The Legal Framework For Sustainable Investment: Lessons From Jordan ,Jordan Competitiveness And Investment Project.